

Distr.: General  
21 March 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت\*

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

ملخص

تتضمن هذه الوثيقة تحليلاً محدثاً لأداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبخاصة دورتها الثانية. وتتضمن أيضاً توصيات بشأن التدابير اللازمة لإتمام الدورة الثانية.

\* CAC/COSP/IRG/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

050423 050423 V.23-05153 (A)



## أولاً - مقدمة

1- قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في مقرره 1/5، أن يبدأ فريق استعراض التنفيذ على الفور في جمع المعلومات ذات الصلة بدعم من الأمانة، ومناقشة هذه المعلومات من أجل تيسير تقييم أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفقاً للفقرة 48 من الإطار المرجعي للآلية، عقب اختتام الدورة الأولى. وقرر المؤتمر أيضاً أن يدرج فريق استعراض التنفيذ في دوراته المقبلة بنداً في جدول أعماله يتيح مناقشة تلك المعلومات، وقرر كذلك أن يضع الفريق في اعتباره، لدى جمع هذه المعلومات، متطلبات المتابعة في المستقبل وفقاً للفقرتين 40 و41 من الإطار المرجعي.

2- وسلم المؤتمر في قراره 2/8 بأن مواصلة عملية تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ قبل انتهاء دورة الاستعراض الثانية استناداً إلى الخبرات المكتسبة في دورة الاستعراض الأولى يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق نتائج مفيدة، وأن تلك العملية ينبغي أن تبدأ دون المساس بمواصلة تلك الأعمال على أي وجه في وقت لاحق بعد انتهاء الدورة الاستعراضية الثانية. وطلب المؤتمر أيضاً، في ذلك القرار، إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، من أجل أن يواصل تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من الإطار المرجعي للآلية والمقرر 1/5، وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى المؤتمر عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق القرار 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة استعراضية.

3- وعلاوة على ذلك، في الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد المعقودة في عام 2021، أفادت الدول الأعضاء وأطراف في الاتفاقية، في جملة أمور، بأنها ترحب بإنجازات آلية استعراض التنفيذ في تعزيز جهود الأطراف الرامية إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وحثت الأطراف في الاتفاقية على استكمال استعراضاتها في إطار الآلية في الوقت المناسب، لكي تختتم دورتي الاستعراض الأولى والثانية في غضون فترة أدائها المتفق عليها. ورحبوا أيضاً بالجهود التي يبذلها المؤتمر لتقييم أداء الآلية وتكييف إجراءات ومتطلبات المتابعة، حسب الاقتضاء.

4- وتتضمن هذه الوثيقة لمحة عامة عن أداء آلية استعراض التنفيذ، ولا سيما التقدم المحرز حتى الآن خلال الدورة الثانية، كما تتضمن توصيات بشأن التدابير اللازمة لإنجاز الاستعراضات القطرية في إطار الجولة الثانية. وينبغي قراءتها بالاقتران مع مذكرة الأمانة بشأن الدروس المستفادة والآراء المتعلقة بالمجالات المحتملة لتحسين الآلية (CAC/COSP/IRG/2023/3).

## ثانياً - أداء آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية

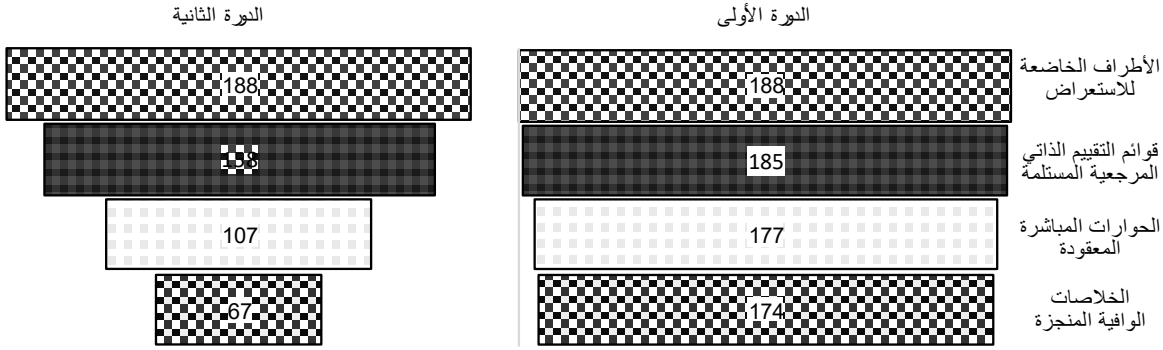
5- لقد أوشكت الدورة الأولى على الانتهاء الآن، حيث اعتُمدت 174 من أصل 188 خلاصة وافية. غير أنه لا تزال هناك حالات تأخر كبير في جميع مراحل الاستعراضات في إطار الدورة الثانية، إذ لم تتجز حتى وقت إعداد هذه الوثيقة إلا 67 خلاصة وافية من أصل 188 خلاصة لتلك الدورة. وقد أحاط المؤتمر علماً، في مقرره 1/8 بالتأخر الذي حدث خلال الدورة الثانية من آلية استعراض التنفيذ وقرر تمديد مدة الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024 لإتاحة المجال أمام إتمام الاستعراضات القطرية، وأهاب بالدول الأطراف التعجيل بإتمام الدورة الثانية. وبعد فترة وجيزة من قراره تمديد الدورة الثانية، بدأت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما أدى إلى حالات تأخر إضافية في إتمام الاستعراضات القطرية.

## ألف- لمحة عامة إحصائية عن دورتي الاستعراض الأولى والثانية

6- توضح البيانات المدرجة في الشكل الأول التقدم المحرز إجمالاً حتى 28 شباط/فبراير 2023 في إجراء الاستعراضات القطرية في إطار دورتي آلية استعراض التنفيذ الأولى والثانية.

الشكل الأول

التقدم المحرز إجمالاً في دورتي الاستعراض الأولى والثانية



## باء- تحليل الأطر الزمنية المرتبطة بالمراحل الحرجة من عملية الاستعراض، مع التركيز على دورة الاستعراض الثانية

7- جرى تحليل حالات التأخر في إنجاز الاستعراضات القطرية في إطار آلية استعراض التنفيذ وما نتج عنها من تراكم للأعمال بغرض تحديد ما إذا كان بالإمكان إتمام دورة الاستعراض الثانية بحلول حزيران/يونيه 2024، حسبما توخاه المؤتمر في مقرره 1/8.

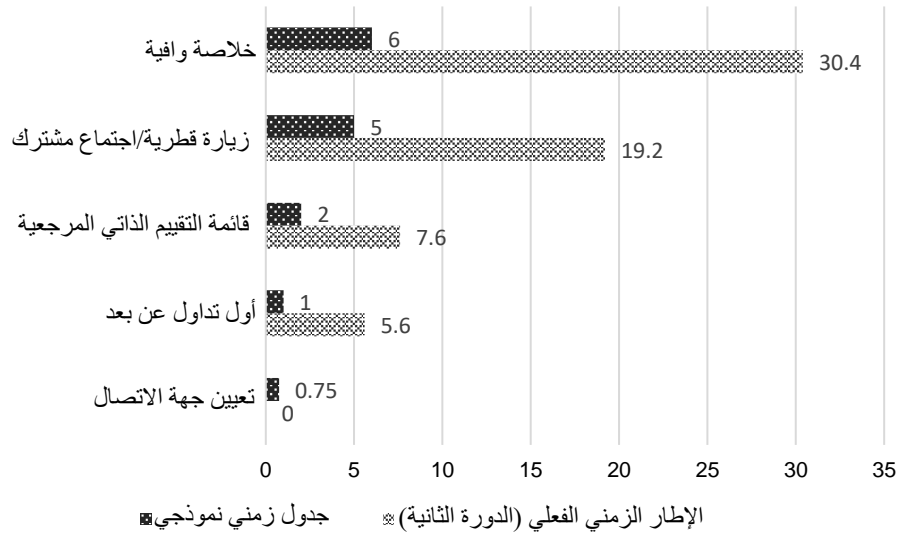
8- وتحقيقاً لهذه الغاية، قورن الإطار الزمني الوارد في الجدول الزمني النموذجي للاستعراضات القطرية<sup>(1)</sup>، الذي يستند إلى الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ والمبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة، والمدرج في تذييل الإطار المرجعي للآلية، بالجدول الزمني الفعلي للاستعراضات في كلتا الدورتين.

9- ويبين الشكل الثاني المقارنة العامة بين التقدم المحرز في استعراضات الدورة الثانية منذ استهلال الاستعراضات القطرية. وكما هو مبين في ذلك الشكل، فالجدول الزمني الفعلي المطلوب لإعداد الخلاصات الوافية، وتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية، وتنظيم الزيارات القطرية يتجاوز إلى حد كبير الجدول الزمني الوارد في الجدول الزمني النموذجي. ويرد أدناه تحليل للمراحل الفردية لعملية الاستعراض.

(1) الرابط الشبكي: [www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Review-Mechanism/IRG\\_model\\_country\\_review\\_schedule.pdf](http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Review-Mechanism/IRG_model_country_review_schedule.pdf)

## الشكل الثاني

المدة الوسطى للاستعراضات القطرية: الإطار الزمني المستهدف مقابل الإطار الزمني الفعلي (بالأشهر)



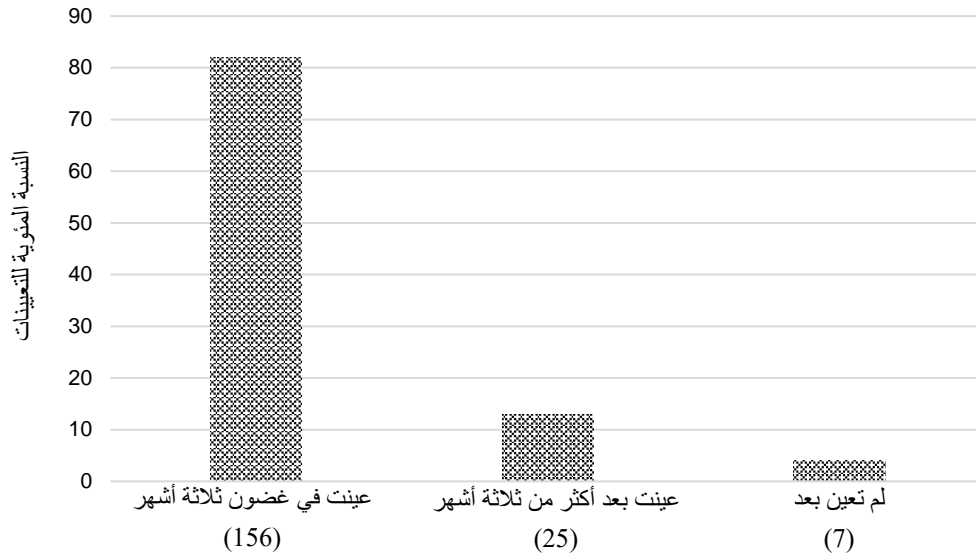
## -1 تحليل فرادى خطوات الاستعراض

## تأخر تعيين جهات الاتصال

10- على الرغم من أن الإطار المرجعي ينص على أن تصمم الاستعراضات متالياً بحيث لا تستغرق أكثر من ستة أشهر، إلا أن عملية الاستعراض تستغرق وقتاً أطول بكثير. وعينت حتى اليوم 182 جهة اتصال من أصل 188 لدورة الاستعراض الثانية. وقد شهدت هذه الخطوة الأولى المتمثلة في تعيين جهات الاتصال، والتي من المقرر أن تنفذ في غضون 21 يوماً من تاريخ بدء الاستعراض، بعض التأخير، حيث لم تقدم سوى 115 دولة طرفاً تعييناتها في غضون هذا الإطار الزمني. وقدم أكثر من 80 في المائة من الترشيحات في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ بدء الاستعراض، إما في غضون الإطار الزمني النموذجي البالغ ثلاثة أسابيع أو حتى قبل انتهاء تلك المدة. وعلى الرغم من هذه الصورة الإيجابية عموماً، إلا أن أكثر من 10 في المائة من الاستعراضات شهدت تأخراً في تعيين جهات الاتصال لأكثر من ثلاثة أشهر، وحتى الآن لم ترد بعد تعيينات بشأن ما يقرب من 3 في المائة من الاستعراضات، مما أدى بالفعل إلى تأخير الاستعراضات في الدورة الثانية، في هذه الخطوة الأولية (انظر الشكل الثالث أدناه).

## الشكل الثالث

## دورة الاستعراض الثانية: المدة الزمنية الفاصلة بين بدء الاستعراض وتعيين جهات الاتصال



## تأخر تعيين الخبراء الحكوميين

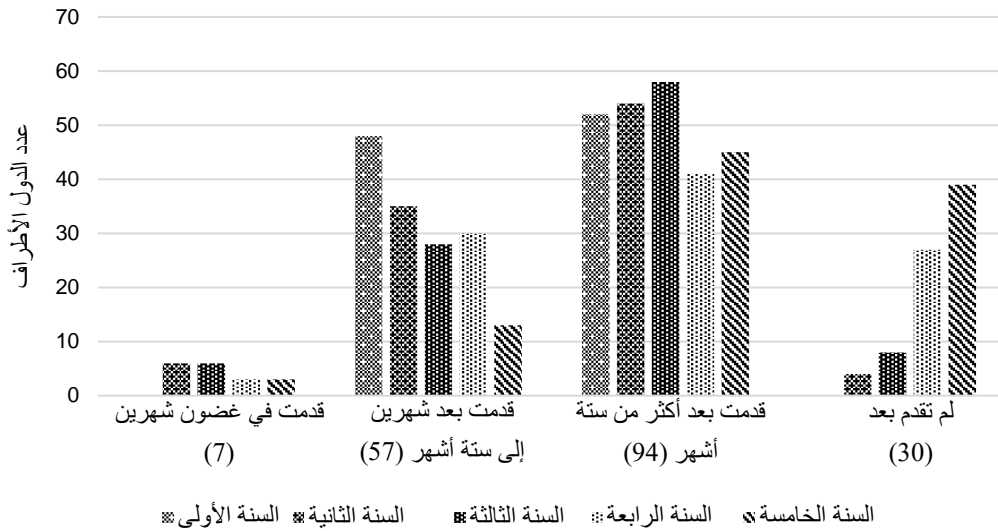
11- لقد كان عدد المرات التي تأخر فيها تعيين الخبراء الحكوميين أكثر من عدد المرات التي تأخر فيها تعيين جهات الاتصال. ومع أن المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية تتوخى تنظيم أول تداول عن بُعد أو أول تداول بالفيديو في غضون شهر واحد من بدء الاستعراض، إلا أن عدة استعراضات قطرية تأخرت لأن الدول الأطراف لم تكن قد عيّنت بعد الخبراء الحكوميين لإجراء الاستعراضات التي كانت مكلفة بها؛ ولا تزال حتى الآن عدة استعراضات قطرية متوقفة لهذا السبب. وحتى 28 شباط/فبراير 2023، كان هناك 35 تعييناً معلقاً للخبراء. وفي عدة حالات، تأخر تعيين الخبراء لأكثر من سنة أو حتى لعدة سنوات، مما يعني أن الاستعراضات كانت تراوح مكانها، وذلك على الرغم من الرسائل التذكيرية المتكررة ورسائل التثبيح من التأخير التي أرسلتها الأمانة. ويؤثر التأخر في تعيين الخبراء الحكوميين أو تغيير خبراء الاستعراض أثناء الاستعراضات بشكل كبير على جميع المراحل اللاحقة من الاستعراض.

## تأخر تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية

12- تشكل الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية حجر الزاوية الأساسي للاستعراض وشرطاً مسبقاً لبدء عملية الاستعراض. ويتوخى الجدول الزمني النموذجي أن تقدم تلك الردود في غضون شهرين من تاريخ بدء الاستعراض. غير أن 7 دول أطراف فقط قدمت ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية في غضون شهرين من تاريخ بدء استعراضاتها، بينما قدمت 57 دولة طرفاً ردودها في غضون شهرين إلى ستة أشهر من تاريخ بدء الاستعراض (تأخر لمدة تصل إلى أربعة أشهر). وقدمت نصف الدول الأطراف (94) ردودها بعد أكثر من ستة أشهر من تاريخ بدء الاستعراض (تأخر لأكثر من أربعة أشهر)، في حين أن 30 دولة طرفاً لم تقدم بعد ردودها (انظر الشكل الرابع أدناه). ونتيجة لذلك، لا يمكن في هذه المرحلة المضي قدماً في تنفيذ 15 في المائة من الاستعراضات القطرية. وهذا يعني أن تلك الاستعراضات، دون احتساب استعراضات الدول الأطراف الجديدة في الاتفاقية، قد تأخرت لمدة تتراوح بين سنتين و5 سنوات تقريباً. وقد تسببت الجائحة في مزيد من حالات التأخر في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، مما أدى إلى انخفاض متوسط عدد الردود المقدمة سنوياً من 25 إلى 20 خلال فترة الجائحة (انظر الشكل الخامس أدناه).

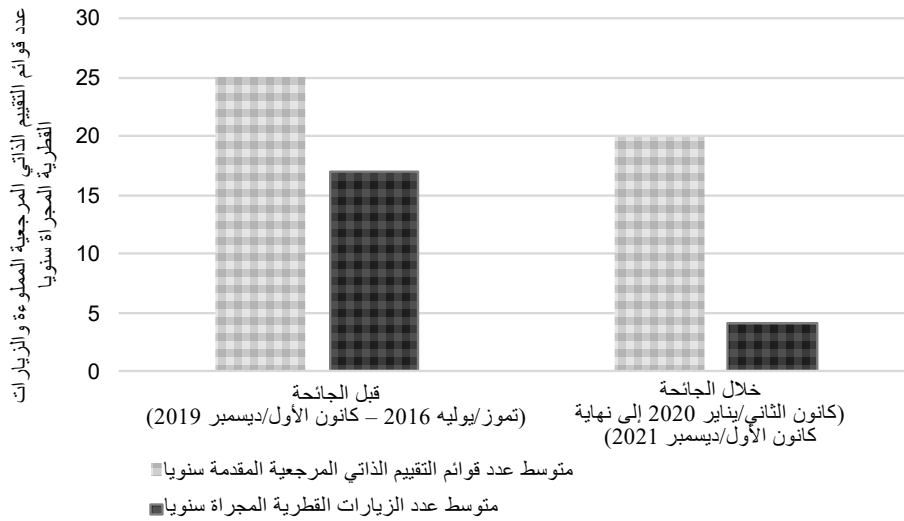
## الشكل الرابع

دورة الاستعراض الثانية: المدة الزمنية الفاصلة بين بدء الاستعراض وتقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية



## الشكل الخامس

عدد قوائم التقييم الذاتي المرجعية المملوءة والزيارات القطرية المجرأة سنوياً: متوسط ما قبل الجائحة ومتوسط الجائحة



حالات التأخر في تنظيم الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة، لا سيما نتيجة لحالات التأخر المسجلة خلال جائحة كوفيد-19

13- يتوخى الجدول الزمني النموذجي شهرين من الحوار المباشر، يليه إعداد مشروع تقرير الاستعراض القطري في غضون خمسة أشهر تقريباً من بدء الاستعراض. ورغم ازدياد عدد الزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة باطراد في السنوات الثلاث الأولى من الدورة الثانية، إلا أن جائحة كوفيد-19 تركت أثراً واضحاً على وتيرة الاستعراضات القطرية، مما أدى إلى حالات تأخر أخرى في تنظيم الزيارات القطرية بالنظر إلى ما نجم عن ذلك من أعمال غير منجزة والعدد التراكمي الأكبر من الزيارات القطرية التي يجري تنظيمها. وخلال الفترة الممتدة من 30 آذار/مارس 2022 إلى 28 شباط/فبراير 2023، أجريت 27 زيارة قطرية حضورياً (أجريت

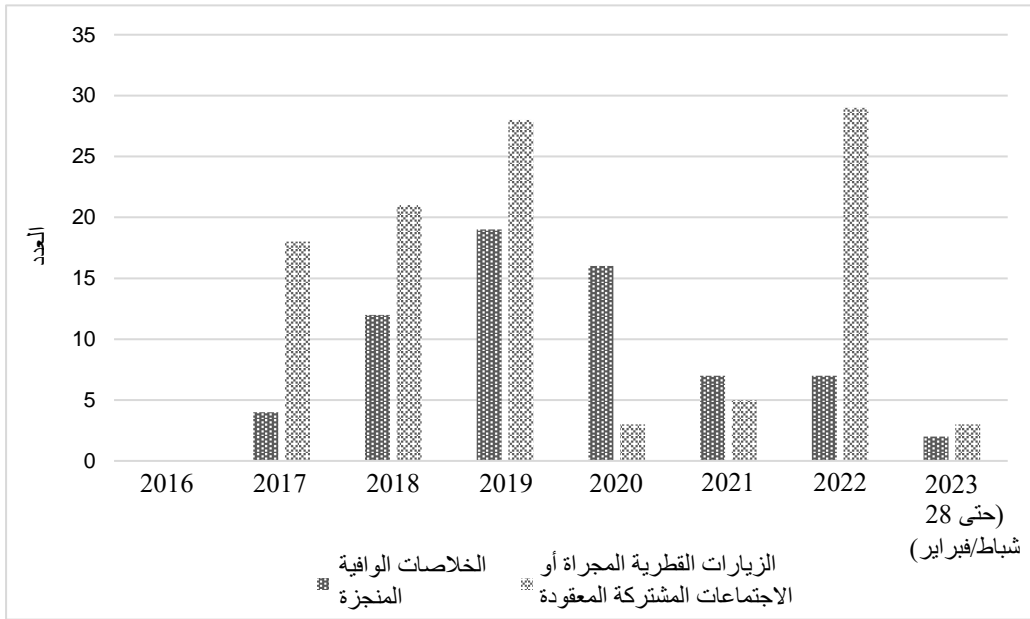
29 زيارة قطرية إجمالاً في عام 2022). وتضمنت بعض هذه الزيارات القطرية عنصراً نظماً عبر الإنترنت<sup>(2)</sup>. ورغم استمرار حالات التأخر، فقد شهدت الفترة قيد الاستعراض زيادة كبيرة في عدد الزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة التي عقدت. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى رفع القيود المفروضة على السفر ارتباطاً بجائحة كوفيد-19.

#### حالات التأخر في الموافقة على الخلاصات الوافية

14- بالنظر إلى العدد الكبير من الاستعراضات التي توجد الآن في مرحلة ما بعد الحوار المباشر (انظر الشكل السادس أدناه)، من المتوقع أن يزداد عدد الخلاصات الوافية المنجزة سنوياً في عام 2023 (للاطلاع على العدد التراكمي للخلاصات الوافية المنجزة خلال دورة الاستعراض الثانية، انظر الشكل السابع أدناه). وفي الوقت نفسه، فحالات التأخر المسجلة في جدولة الزيارات القطرية ستواصل التأثير بدورها على العدد الإجمالي للخلاصات الوافية وتقارير الاستعراض القطري التي ستتجز. وسيجعل هذا الوضع من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إتمام جميع الاستعراضات المعلقة بحلول حزيران/يونيه 2024.

الشكل السادس

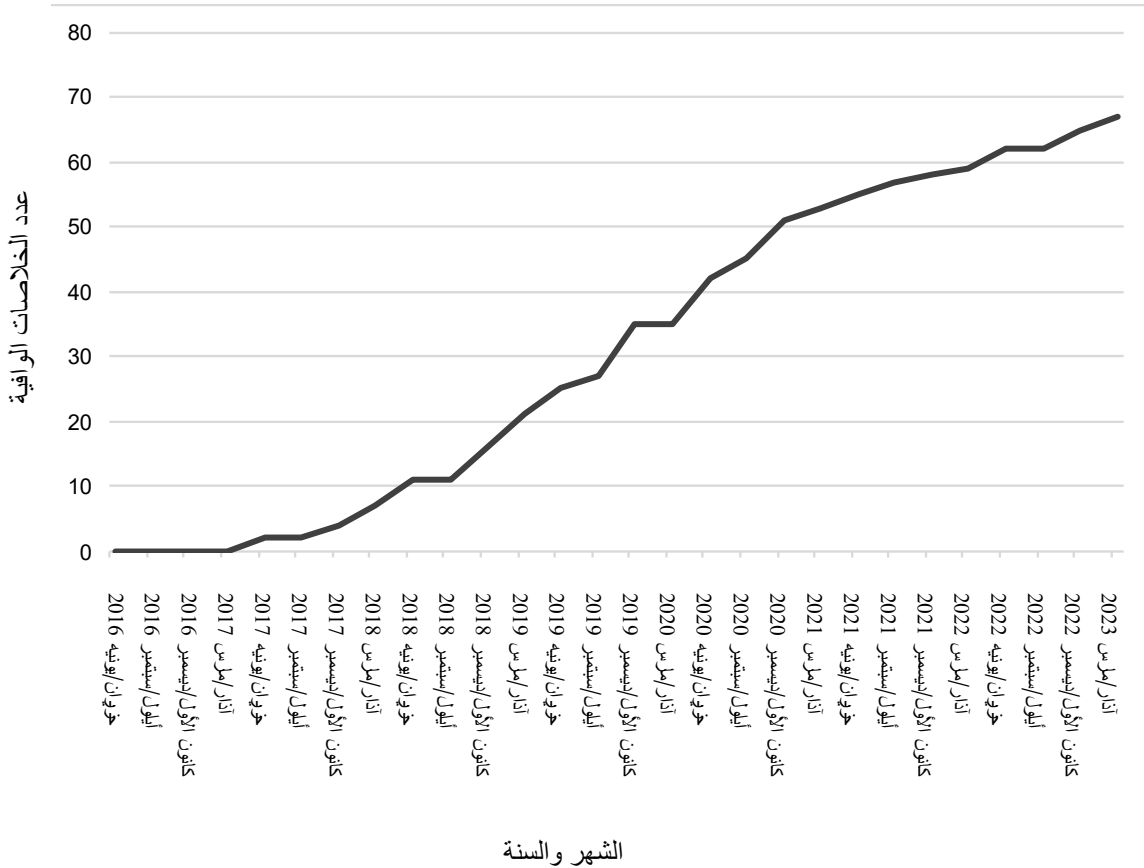
دورة الاستعراض الثانية: عدد الخلاصات الوافية المنجزة والزيارات القطرية المنجزة أو الاجتماعات المشتركة المعقودة سنوياً



(2) تقدم المعلومات المتعلقة بأداء آلية استعراض التنفيذ بانتظام إلى فريق استعراض التنفيذ في دوراته العادية و/أو المستأنفة. وقدمت هذه المعلومات آخر مرة إلى الفريق لينظر فيها في دورته الثالثة عشرة (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2022/2) وفي دورته الثالثة عشرة المستأنفة الثانية (انظر الوثيقة CASP/COSP/IRG/2022/9).

الشكل السابع

دورة الاستعراض الثانية: عدد الخلاصات الوافية المنجزة



## 2- أسباب حالات التأخر في إنجاز الاستعراضات القطرية

15- حددت الأمانة في وثائق أعتها سابقاً عدداً من أسباب التأخر في إنجاز الاستعراضات القطرية. ولا تزال هذه الأسباب قائمة، حيث اتضح أن حالات التأخر الكبير في تقديم الدول الأطراف لردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية ومرحلة وضع الصيغة النهائية للخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية هما المرحلتان الأكثر أهمية. ولا تزال الأسباب الأخرى للتأخر بشكل عام تشمل: (أ) حالات التأخر في تعيين جهات الاتصال والخبراء الحكوميين (انظر الفقرتين 10 و 11 أعلاه)؛ (ب) تعدد اللغات المستخدمة في بعض الاستعراضات، حيث يلزم وقت إضافي للترجمة التحريرية وتجهيز وثائق العمل في تلك الحالات؛ (ج) جدولة الزيارات القطرية، التي شكلت صعوبة خاصة منذ آذار/مارس 2020، بسبب جائحة كوفيد-19، التي تسببت في انخفاض حاد في عدد الزيارات القطرية المنظمة في عامي 2020 و 2021 (انظر الشكلين الخامس والسادس أعلاه) وضاعفت من حجم الأعمال المتراكمة الموجودة؛ (د) الوقت اللازم للتوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الأطراف المعنية بشأن الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية. وعلاوة على ذلك، أشارت دول أطراف عديدة إلى أن تعقد الفصل الثاني من الاتفاقية والمشاورات الواسعة النطاق بين أصحاب المصلحة اللازم إجراؤها بشأن الفصلين قيد الاستعراض في الدورة الثانية يمثلان السببين الجذريين لمعظم حالات التأخير.

16- وبالإضافة إلى مختلف مراحل الاستعراض التي تحدث فيها حالات تأخر، تجدر الإشارة إلى أن عبء العمل الملقى على عاتق الخبراء الحكوميين والأمانة قد ازداد نتيجة لما يلي: (أ) تزايد عدد الدول الأطراف الجديدة منذ بدء دورة الاستعراض الأولى، عندما لم يكن هناك آنذاك سوى 144 دولة طرفاً في الاتفاقية؛



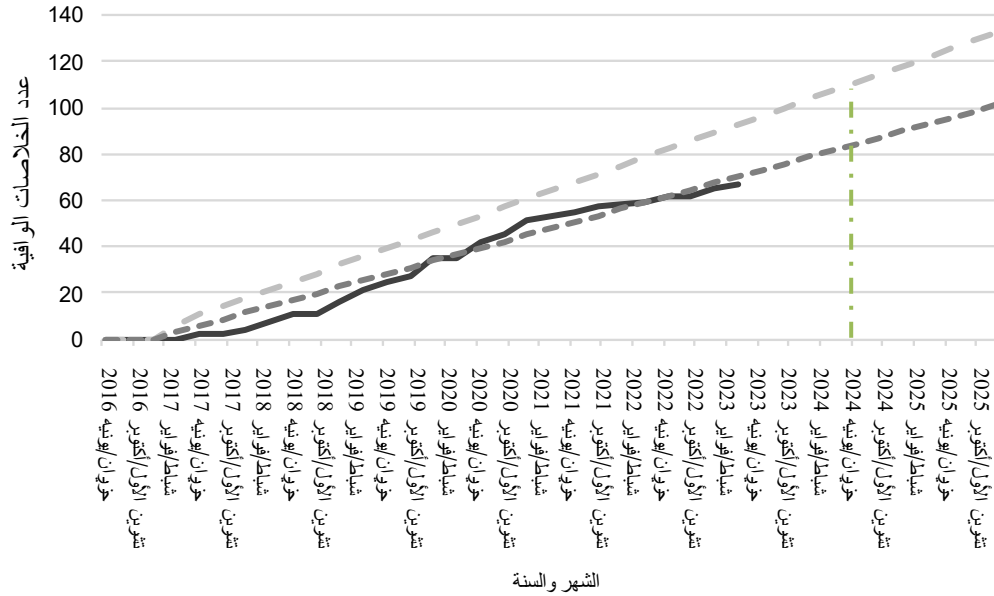
(ب) تراكم الاستعراضات الناتج عن السنوات السابقة. وقد أدت حالات التأخر، التي تعزى في بعض الأحيان إلى مشاكل محددة تتعلق بالقدرات، والحالات المتكررة لعدم تجاوب الدول الأطراف إلى ازدياد عبء أعمال الأمانة المتعلقة بالمتابعة وجعلت من الصعب تحديد المواعيد والتخطيط. وأثرت حالات التأخر أيضاً على الخبراء الحكوميين، إذ إن العديد من الدول الأطراف قيد الاستعراض في السنتين الثالثة والرابعة والخامسة من الدورة الثانية مطالبة أيضاً بالعمل كدول أطراف مستعرضة في استعراضات السنوات السابقة المؤجلة أو في الاستعراضات الجارية في سنة الاستعراض نفسها. وعلاوة على ذلك، تترتب أيضاً على التأخر في بعض الحالات آثار من حيث الموارد بالنسبة للدول المشاركة بسبب تحويل التزامات مالية متوقعة في سنة مالية ما إلى سنة مالية أخرى. وهذا ما أشارت إليه عدة دول أطراف. ومن ثم، فإن لزوم إجراء الاستعراضات المتأخرة واستعراضات السنة اللاحقة معاً وفي نفس الوقت كان له أثر سلبي على قدرة الدول الأطراف والأمانة.

### 3- النتائج والتوقعات

17- لا يزال التحليل يظهر أن تراكم حالات التأخر طوال عملية الاستعراض في كل مرحلة من مراحلها، وكذلك طوال سنوات الاستعراض، إضافة إلى تأثير الجائحة، قد أدى إلى تقادم حالة تباطؤ وتيرة الاستعراضات التي كانت قد استبينت سابقاً (انظر الشكلين الخامس والسادس أعلاه). وحتى وقت كتابة هذا التقرير، وفيما يتعلق بالدورة الثانية، كان لا يزال يتعين إنجاز 121 خلاصة وافية وإجراء 81 حواراً مباشراً. ونظراً لرفع القيود المفروضة على السفر وعقد الاجتماعات، تبذل قصارى الجهود لإجراء عدد من الزيارات القطرية أكبر من المتوسط خلال الأشهر الـ16 المقبلة. بيد أن العدد الإجمالي للزيارات القطرية التي يمكن تنظيمها سيظل مقيداً بجاهزية وقدرات الدول الأطراف، وكذلك بقدرة الأمانة على دعم جميع الاستعراضات المعلقة. وإذا استمرت الاستعراضات بالوتيرة الراهنة، فإن أقل من نصف استعراضات الدورة الثانية (84 استعراضاً، أو 45 في المائة) سيكون قد أنجز في الموعد المرتقب لانتهاج الدورة، في حزيران/يونيه 2024. ومع ذلك، ونظراً للزيادة الكبيرة في عدد الزيارات القطرية في عام 2022، يلزم الآن وضع الصيغة النهائية لما يبلغ 40 خلاصة وافية. ومن المقرر حالياً الانتهاء من هذه الخلاصات الوافية بحلول حزيران/يونيه 2024 (انظر الشكل الثامن أدناه).

## الشكل الثامن

## العدد التراكمي المتوقع للخلاصات الوافية الموضوعة في صيغتها النهائية



- خلاصات وافية منجزة
- - الإطار الزمني لتحقيق نسبة الإنجاز المستهدفة البالغة 70 في المائة من الخلاصات الوافية بحلول الأول/ديسمبر 2025
- - الاتجاه الحالي لنسبة إنجاز الخلاصات الوافية والتوقعات بشأنها
- . - النسبة المستهدفة لوضع الصيغة النهائية للخلاصات الوافية غير المنجزة .

## جيم- الدورات التدريبية الخاصة بجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في آلية استعراض التنفيذ

18- وفقاً للفقرة 32 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ والفقرة 11 من المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، تنظم الأمانة دورات تدريبية من حين إلى آخر لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في الاستعراضات. وتهدف هذه الدورات التدريبية إلى تعريف جهات الاتصال والخبراء بالمبادئ التوجيهية بغية زيادة قدرتهم على المشاركة في عملية الاستعراض.

### 1- دورة الاستعراض الأولى

19- دُرِبَ حتى الآن أكثر من 1 800 خبير في إطار دورة الاستعراض الأولى، بما يسهم في إنشاء مجموعة عالمية من خبراء مكافحة الفساد. وقُدمت دورات تدريبية وطنية ومساعدة مخصصة إلى أكثر من 40 دولة، ونُظمت منذ حزيران/يونيه 2013 سبع دورات تدريبية إقليمية.

### 2- دورة الاستعراض الثانية

20- نُظمت حتى آذار/مارس 2023 عشر دورات تدريبية إقليمية و16 دورة تدريبية عالمية لدورة الاستعراض الثانية. وعقدت الدورات التدريبية مباشرة عقب دورات فريق استعراض التنفيذ أو في نفس تواريخها، بغية الاقتصاد في التكاليف التي تتكبدها الدول الأطراف المستعرضة والأمانة. وإضافةً إلى ذلك، أُتيحت ضروب من المساعدة المحددة الأهداف للدول الأطراف المستعرضة دعماً لاستعراضاتها، ولا سيما المساعدة

التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول فيما يتعلق باستيفاء ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية.

21- وبسبب جائحة كوفيد-19، لم يتسَّن تنظيم دورات تدريبية حضرية عالمية وإقليمية بين شباط/فبراير 2020 وتشيرين الأول/أكتوبر 2022. وخلال تلك الفترة، استخدمت الأمانة نُهجاً جديدة من أجل المضي قدماً بالاستعراضات القطرية. وبغية استكمال دورات التدريب الحضرية بشأن آلية استعراض التنفيذ، أُتيحَت فيديوهات للتدريب لفائدة جهات الاتصال والخبراء الحكوميين من خلال منصة تعلم إلكتروني عبر الإنترنت. وحتى الآن، تُسجَّل 158 فرداً في تلك الدورات التدريبية.

22- ونظمت أول دورة تدريبية حضرية منذ ظهور الجائحة في فيينا أيام 7 و9 و10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، خلال دورة فريق استعراض التنفيذ الثالثة عشرة المستأنفة الثانية، والاجتماع السادس عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، واجتماع الخبراء الحكومي الدولي الحادي عشر المفتوح العضوية لتعزيز التعاون الدولي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وشارك في التدريب ما مجموعه 28 خبيراً وجهة اتصال من 14 دولة طرفاً.

23- وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان أكثر من 1 860 من جهات الاتصال والخبراء الحكوميين قد تلقوا تدريباً محدداً بشأن آلية استعراض التنفيذ، بما في ذلك أكثر من 970 من جهات الاتصال والخبراء الحكوميين الذين شاركوا في الدورات التدريبية الإقليمية والعالمية لدورة الاستعراض الثانية. وبوجه عام، قُدِّمت مساعدة تقنية إضافية لدعم الحكومات في استكمال ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للأفراد الذين تلقوا تدريباً أكثر من 2 000 فرداً.

### ثالثاً- التوصيات والخطوات المقبلة الممكنة

24- كما ذكر في الدورات السابقة لفريق استعراض التنفيذ، فقد وازلت الأمانة، من أجل المضي قدماً بالجهود الرامية إلى إتمام الدورة الثانية في الوقت المناسب، على إرسال رسائل تذكير أكثر تواتراً، فضلاً عن رسائل متابعة رسمية، إلى الدول الأطراف قيد الاستعراض والدول الأطراف المستعرضة المتأخرة عن الأطر الزمنية المحددة.

25- وفي دورة فريق استعراض التنفيذ الثالثة عشرة المستأنفة الثانية، المعقودة في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أشار عدد من المتكلمين إلى حالات التأخر التي شهدتها الاستعراضات القطرية، ولا سيما في تعيين الخبراء الحكوميين واستكمال التقييم الذاتي، والتي تفاقمَت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشار بعض المتكلمين إلى أن التمديد سيمنح من استكمال الاستعراضات الجارية، مع ضمان الحفاظ على الجودة العالية للاستعراضات في الوقت نفسه. وفي هذا الصدد، أيد العديد من المتكلمين الاقتراح المقدم بأن يعرض فريق استعراض التنفيذ على المؤتمر تمديد آلية استعراض التنفيذ لمدة 18 شهراً، حتى كانون الأول/ديسمبر 2025. وأشار عدة متكلمين إلى أنهم يؤيدون التمديد، ولكنهم أوضحوا أن من المهم ضمان عدم التمديد مرة أخرى بعد ذلك. وفي هذا الصدد، أشار بعض المتكلمين إلى أن عام 2025 قد يكون مبكراً جداً بالنظر إلى نسبة الإنجاز الحالية، واقترحوا أن تتفق الدول الأطراف على عتبة تعتبر الدورة الثانية قد اختتمت عند الوصول إليها، مثل عتبة الـ70 في المائة التي حددتها آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها.

26- وإذا ما أُنجزت الخلاصات الوافية المعلقة حالياً والبالغ عددها 40 بحلول حزيران/يونيه 2024، فهذا يعني أنه، في الفترة الفاصلة بين حزيران/يونيه 2024 وكانون الأول/ديسمبر 2025، سيتعين إكمال 25 خلاصة إضافية. وبالنظر إلى متوسط الوقت اللازم لإعداد الصيغة النهائية للخلاصات الوافية قبل جائحة

كوفيد-19، سيُتيح ذلك استكمال 70 في المائة من الخلاصات الوافية الخاصة باستعراضات جميع الدول الأطراف الموجودة قيد الاستعراض بحلول التاريخ المقترح وهو كانون الأول/ديسمبر 2025.

27- وستواصل الأمانة تحليل التقدم المحرز نحو إتمام الدورة الثانية وستبلغ فريق استعراض التنفيذ بذلك. وستقدم مزيداً من التوقعات قبل الدورة العاشرة للمؤتمر التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023. ولعل الفريق يود أيضاً أن يقترح على المؤتمر في دورته العاشرة أن ينظر، استناداً إلى التوقعات المحدثة التي ستعد قبل تلك الدورة العاشرة، في تمديد مدة الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ حتى نهاية عام 2025 على الأقل.